

مصر: منظمة العفو الدولية تدعو إلى إجراء تحقيق عاجل ومحايد في حوادث القتل

تدعو منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق عاجل ومستقل في مقتل ما لا يقل عن 51 شخصاً أمام دار الحرس الجمهوري اليوم.

وقالت حسبية حاج صحراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، "إن ثمة حاجة ماسّة إلى إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة يمكن أن تتق بها جميع الأطراف. بيد أن للسلطات المصرية سجلاً رديئاً في مجال إحقاق الحقيقة والعدالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان."

وأضافت تقول: "لقد أخفت التحقيقات العسكرية السابقة انتهاكات الجيش، وقامت السلطات بدفن النتائج التي توصل إليها تقرير تفصي الحقائق المتعلق بعمليات قتل المحتجين الذي أمرت بتقديمه، ورفضت إعلانه على الملأ. وأمضى الادعاء العام المصري وقتاً في اتهام منتقدي الحكومة أطول من الوقت الذي أمضاه في مقاضاة قوات الشرطة والجيش على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها."

ومضت حسبية حاج صحراوي تقول: "إن إجراء تحقيقات فعالة أمر مهم للغاية لمنع المسؤولين من تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. إن رئيس الحرس الجمهوري في الجيش هو نفسه الرجل الذي قاد حملة قمعية مميتة ضد المحتجين أمام مبنى مجلس الوزراء في ديسمبر/كانون الأول 2011."

وخلصت حسبية حاج صحراوي إلى القول: "في مناخ من الاستقطاب وانعدام الثقة، ينبغي اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان أن تكون التحقيقات التي تعلنها السلطات مستقلة ومحايدة ووافية، وأن يُنظر إليها على أنها كذلك. وقد أدت عقود من الحصانة إلى تآكل حكم القانون. ويمكن أن تشكل التحقيقات المستقلة والشفافة التي تحقق العدالة للضحايا وعائلاتهم وسيلة لاستعادة الثقة وخطوة باتجاه المصالحة الوطنية. ومهما يكن الشكل الذي سيتخذه التحقيق، فإنه يجب أن يفي بالمعايير الدولية، بما في ذلك التمتع بصلاحيّة إجبار الجيش وغيره من الجهات المسؤولة على تقديم الأدلة."